



صدر عن حزب حراس الأرز - حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

بعد أن وصلت المعارضة إلى ذروة نجاحها وكوكبت حولها المجتمع الدولي والشعب اللبناني بأكثرية الساحقة وأجبرت سوريا على الإنسحاب مذلولة من لبنان وألحقت بالسلطة اللبنانية المأجورة هزيمة نكراء... عادت فجأة إلى الوراء وتراجعت بسرعة حتى وصلت اليوم إلى أدنى مستوياتها.

الخطر في الأمر إن المعارضة فقدت بريقها باكراً وبدأت تفقد شيئاً فشيئاً ثقة الناس ولاسيما الجيل الجديد المرابط أبداً في ساحة الشهداء، وبدأت أيضاً تفقد من رصيدها الدولي حيث إن القضية اللبنانية تراجعت بدورها في سلم الأولويات في المحافل العالمية.

والخطر أيضاً إن تراجع المعارضة سمح للسلطة المأجورة بالنقاط أنفاسها بعد أن وصلت إلى الرّمق الأخير إثر تظاهرة ١٤ آذار التاريخية، وبإستعادة قدرتها على المبادرة والمناورة، وفي الوقت عينه سمح للنظام السوري بالعودة مجدداً إلى الساحة اللبنانية عبر أدواته المحلية وبالإلتفاف على المعارضة وعرقلة تأليف الحكومة للإطاحة بالانتخابات التشريعية ودفع البلاد إلى الفراغ الدستوري.

والخطر أكثر إن أركان المعارضة غير متضامنين في ما بينهم، ولا تجمعهم وحدة الرؤية والهدف، وغير متفقين على جملة مواضيع أساسية وحساسة مثل القرار ١٥٥٩ وموضوع الحكومة والانتخابات، ناهيك بالمواقف المتناقضة حول مستقبل الميليشيات المسلحة ورأس السلطة المأجورة وأجهزته الأمنية... كما وإن المطالبة بإقالة رؤساء الأجهزة المذكورة التي حظيت بإجماع المعارضين إنحسرت كثيراً في هذه الأيام مما قد يسمح لهم بإعادة تنظيم صفوفهم وتجميع قواهم والإقتضاض على المعارضة من جديد.

والأدهى من ذلك إن بعض أركان المعارضة إرتأى أن يغازل رموز السلطة المأجورة ويهادنها بينما ذهب البعض الآخر إلى حدّ الإلتصال بالسوريين والتنسيق معهم بعيداً عن الأضواء الأمر الذي يشكل طعنة قاسية للمعارضة وصدمة قوية لإنتفاضة الإستقلال وحركة التغيير التي ينادي بها شباب ساحة الشهداء.

إذا كانت المعارضة راغبة في إستعادة مكانتها والمحافظة على الإنجازات الوطنية الكبيرة التي حققتها حتى الآن، عليها أن تأخذ الحقائق التالية بعين الإعتبار:

١- إن هبوط المعارضة السريع مرده الأول الإبتعاد عن نبض الشارع والعودة إلى سياسة المناورة والنفاق والمسايرة التي أوصلت البلاد إلى حالة الضياع القائمة اليوم وأحدثت شخاً عميقاً بين الشعب والطغمة السياسية التقليدية.

٢- إن رفض القرار ١٥٥٩ هو خطأ إستراتيجي ترتكبه المعارضة، لا يوازيه إلا خطأ التمديد لصنم بعيداً وإقتراف جريمة إغتيال رفيق الحريري. لذلك علينا تأييد هذا القرار مجاهرة والإفتخار به والإقرار بفضلته في تحرير لبنان من براثن الإحتلال السوري، والكف عن التغني الكاذب بإتفاق الطائف المسؤول بنسبة عالية عن حالة الإفلاس السياسي التي قوضت الكيان اللبناني وكادت أن تقضي عليه.

٣- إن تأييد القرار ١٥٥٩ يجب أن يكون تأييداً مطلقاً وشاملاً لكل بنوده وبخاصة البند المتعلق بالميليشيات المسلحة وريثة الحالة السورية في لبنان وحصان طروادة للنظاميين السوري والإيراني على أرضنا.

٤- إن الإستمرار في المطالبة بعلاقات مميزة مع سوريا والإعتراف لها بمصالح إستراتيجية في لبنان بعد ثلاثين سنة من الشقاء والمعاناة يخفي حالة مازوشية عند هؤلاء السياسيين، ويعطي سوريا براءة ذمة عن كل الجرائم الوحشية التي إرتكبتها على أرضنا وأخرها جريمة إغتيال رفيق الحريري ورفاقه، عدا عن كونه يخالف إرادة ذلك البحر البشري الذي زحف إلى ساحة الشهداء في ١٤ آذار وتلك الحناجر التي بُحّت وهي تطالب بطرد الإحتلال السوري.

٥- إن التلّهي بالانتخابات التشريعية لا يجب أن يثني المعارضة عن مطاردة النظام المأجور ورموزه وفلوله وتعقب رؤساء الأجهزة الأمنية حتى إقالتهم وتقديمهم إلى العدالة.

بناءً على ما تقدّم وبإسم اللبنانيين الشرفاء، وتعويضاً عن جبانة السياسيين ونفاقهم وتقاعسهم، ننقدّم مرّة جديدة من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والأمم المتحدة وكل الدول الصديقة التي وقفت مع قضيتنا ودعمتها وساهمت في تحرير بلادنا من نير الإحتلال السوري، ونعلن تأييدنا غير المشروط للقرار ١٥٥٩ بكامل بنوده وحيثياته ومعه القرار ١٥٩٥، ونسألها أن لا تأخذ على محمل الجدّ ما يقوله فريق السياسيين بل ما يقوله فريق الشباب في ساحة الحرية، وشتان ما بين الفريقين.

إن تخاذل المعارضة في هذا الظرف المفصلي من تاريخنا أعاد القلق إلى نفوس اللبنانيين وحرّمهم لذة الإستمتاع بفرحة التحرير... وكفى لبنان قيادات مزوّرة.

لُبَيْكُ لِبْنَان

أبو أرز

في ١٥ نيسان ٢٠٠٥